

أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على التجارة الخارجية للفترة 2000 إلى 2020

The impact of the exchange rate of the Algerian dinar on foreign trade For the period 2000 to 2020

د. الكوط مبارك*، د. ميلودي مصطفى، ط.د قراس حياة

¹ مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

yfkout@yahoo.fr

² كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط- الجزائر

Moloudi.mustapha@yahoo.com

³ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية ، غرداية- الجزائر

guerssashayat_83@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022/06/16

تاريخ القبول: 2021/12/31

تاريخ الاستلام: 2021/11/21

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري أمام كل من الدولار الأمريكي والأورو الأوروبي على التجارة الخارجية خلال الفترة 2000 إلى 2020، حيث أنه باستعمال المنهج الوصفي التحليلي وجمع بيانات سنوية خلال الفترة، تم الحصول على عدة نتائج أهمها أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو الأوروبي ليس أداة تنافسية لرفع الصادرات وكبح الواردات، وهذا راجع لضعف الجهاز الإنتاجي الوطني واعتماده على أحادية التصدير وعدم اتسامه بالمنافسة والتنوع. كلمات مفتاحية: سعر صرف، تنافسية، تجارة خارجية.

تصنيف (jel): F13, F21, F23, F31, O53

Abstract:

This study aims to know the effect of the volatility of the Algerian dinar exchange rate against both the US dollar and the Euro on foreign trade during the period 2000 to 2020. We uses the descriptive analytical methodology and annual data during the period. The result is that the Algerian Dinar exchange rate against the US Dollar and the Euro not a competitive tool to raise exports and Reduce imports, This is because of the weakness of national production, unilateral export, competitiveness and diversity.

Keywords: Exchange Rate, Competitive, Foreign Trade.

(JEL) Classification : F13, F21, F23, F31, O5

مقدمة:

يلعب سعر الصرف دورا بارزا في الحياة الاقتصادية باعتباره أداة ربط بين العملة الوطنية ومختلف العملات الأجنبية، وهو وسيلة مهمة لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني أمام مختلف الاقتصاديات الأخرى، كما أنه مؤشر فعال يدعم التجارة الخارجية ويساعد على انفتاحها وتوسعها؛ فكلما تميز سعر الصرف بالاستقرار وعدم التذبذب وقلة التقلبات أدى ذلك إلى تقليل المخاطر بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب وبذلك ترتفع معدلات التبادل، ويظهر ذلك جليا في ميزان المدفوعات وخصوصا في الميزان التجاري.

ومنذ استقلالها حرصت الجزائر على تبني سياسة صرف تخدم مصالحها التجارية؛ حيث ربطت العملة الوطنية بالعملة الفرنسية (الفرنك الفرنسي)، ومع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية لأهم الشركاء التجاريين مع الجزائر. وفي إطار الاهتمام بسعر الصرف تم إصدار عدة قوانين لتتوج بانشاء سوق ما بين البنوك العام 1996، والتفكير في فتح مكاتب الصرف، وهو ما يوضح نية السلطات النقدية في تبني نظام صرف معوم مدار حسب تصريحاتها.

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تقلب الدينار الجزائري أمام كل من الدولار الأمريكي والأورو الأوربي على التجارة الخارجية

خلال الفترة 2000 إلى 2020؟

هيكل البحث: ارتائنا أنه من أجل الإجابة على الإشكالية البحثية-معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي

التحليلي- أن تتم معالجتها وفق المحاور التالية:

المحور الأول-الدراسات السابقة؛

المحور الثاني-الاطار المفاهيمي لسعر الصرف؛

المحور الثالث- الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية؛

المحور الرابع- تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الامريكي والاورو الاوربي

وحجم التجارة الخارجية للفترة 2000 الى 2020.

1. المحور الأول-الدراسات السابقة

تعددت الدراسات حول موضوع الدراسة، وسنورد البعض منها بترتيب تاريخي كالتالي:

1.1 بواهر سيف الدين، عامر حبيبة(2017)، سعر الصرف الحقيقي والمرض الهولندي-دراسة قياسية لحالة الجزائر(2004-2014)، مجلة اقتصاديات المال والاعمال(JFBE)، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر، العدد الثالث، سبتمبر 2017). بواهر و عامر،(2017)

هدفت الدراسة الى معالجة الاشكالية التالية: هل الجزائر كبلد نفطي بالدرجة الاولى تعرف عوارض المرض الهولندي أو بطريقة اخرى هل يوجد تئمين لسعر الصرف الحقيقي الناتج عن ارتفاع سعر النفط؟ ومن اجل ذلك تناولت تحديد مفهوم سعر الصرف الحقيقي، ثم قدمت ادبيات حول مفهوم المرض الهولندي، وبعدها درست آثار ازدهار قطاع الصادرات (اثر الانفاق، اثر اعادة تخصيص الموارد او حركة عوامل الانتاج، الاثر النقدي وعلاقته بسعر الصرف الحقيقي)، ثم قدمت دراسة قياسية مستعملة تقنية التكامل المتزامن (Cointegration) بطريقة (Granger)، معتمدة على سلسلة زمنية شهرية لكل من اسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي.

وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها:

- وجود علاقة التكامل المتزامن في المدى الطويل بين اسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي، وهذا ما يدل على وجود مظهر للمرض الهولندي؛
 - وجود علاقة سببية وحيدة وهي أن سعر الصرف يتأثر بتقلبات سعر النفط (ارتفاع سعر النفط يسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي).
- وترى الدراسة ان هاتان النتيجةتان تدلان على ان الثراء النفطي هو أثر ريعي ظاهري لا ينم عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي ويؤدي الى الوقوع في منزلق السراب البترولي الذي يحد من التنوع الاقتصادي بسبب إهمال القطاعات الاخرى.

1.2. لزعر علي، ايت يحي سمير(2012)، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، العدد 2012/11. (لزعر و آيت يحي،(2012)

حاولت الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية: هل أثر تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار خلال الفترة 1999-2010 على تنافسية الاقتصاد الجزائري؟ ومن اجل ذلك قامت بحساب هذا المعدل باعتباره مؤشر

هام لقياس تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على معطيات سنوية، وكخطوة أولى حددت هيكل التجارة الخارجية الجزائرية والذي يتكون من: محروقات، سلع غذائية، تجهيزات صناعية وزراعية، سلع تجهيزية، مواد استهلاكية غير غذائية، وهذه الاصناف تدخل كصادرات أو واردات. ثم حددت التوزيع الجغرافي لها كما يلي: الاتحاد الاوربي وعلى رأسه فرنسا، ايطاليا واسبانيا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعلى رأسها الولايات المتحدة وتركيا، ثم الصين وكوريا الجنوبية واليابان. ومن الخطوتين السابقتين اتضح ان هناك 5 خمس عملات دولية اساسية مرجحة بمساهمتها في التجارة الخارجية الجزائرية كما يلي:

اليورو: 70%، الدولار الامريكي: 19,55%، الين الياباني: 5%، الدولار الكندي: 4,25%، الجنيه الاسترليني: 1,2%.

وبعد حساب معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري قدمت تحليلا لتطوره واثر ذلك على تنافسية الاقتصاد الجزائري عبر مراحل كالتالي: مرحلة الانخفاض النسبي، مرحلة الانخفاض الجارف، مرحلة الاستقرار، لتصل بعدها لتقديم نتائج اهمها:

- لم تستطع سياسة الصرف تحفيز المنتجات المحلية للتصدير وتحويل الطلب الداخلي على المنتجات المحلية مكان المنتجات الاجنبية، وبقيت الصادرات خارج المحروقات تحت مستوى التطلعات، وذلك بالرغم من انخفاض القيمة الحقيقية للدينار ب 20% سنة 2003 أمام العملات الرئيسية مقارنة بسنة الاساس ثم استقرارها عند هذا المستوى الى غاية 2010؛
- لم تكن سياسة الصرف هي سبب فائض الميزان التجاري في الجزائر وليست هي سبب عدم تحفيز الصادرات خارج المحروقات، لان الجزائر دولة احادية التصدير.

ثم قدمت توصيات اهمها:

- ينبغي على السلطة النقدية مواصلة سياسة استهداف استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار كاداة فعالة لتنافسية الاقتصاد؛
- العمل على مواصلة انفتاح الاقتصاد الجزائري كسياسة للاقلاع بالإنتاج المحلي وتدعيمه من اجل الاستفادة من الخبرات الاجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات المحلية وتنويعها، وهو المسلك الوحيد الذي يسمح للجزائر من تحقيق الامتياز عند اندماجه في المبادلات الاقليمية والدولية.

1.3. آيت يحي سمير(2011)، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، العدد 2011/09. (آيت يحي، 2011)

تدور إشكالية هذا البحث حول امكانية الحكم على أن نظام صرف الدينار الجزائري يختلف بين تصريحات السلطات النقدية المسؤولة في الجزائر والواقع المطبق، وبالتالي فهل يعاني الدينار الجزائري من الظاهرة التي أطلق عليها كالفو ورينهارت (Calvo&Reinhart) ظاهرة الخوف من التعويم؟ ومن اجل ذلك قام الباحث بتناول النقاط التالية:

- التعويم المدار ضمن الترتيبات المختلفة لأنظمة الصرف: ويشير فيها الى انه كانت ترتيبات أنظمة الصرف قبل سنة 1999 لا تركز إلا على متغير واحد وهو التصريح الرسمي لكل دولة عضوه لصندوق النقد الدولي عن نظام صرفها المتبع، حيث لا يهتم هنا صندوق النقد الدولي بمراقبة مدى مطابقة هذا التصنيف للتطبيق الواقعي لهذه الدول في إطار تسيير سعر صرفها أم لا. غير أنه وبعد سنة 1999، أصبح الاختيار بحسب صندوق النقد الدولي يتكون من القطبين المتطرفين حيث يكون نظام الصرف إما ثابت أو مرن بالكامل الذي ينقسم الى: تعويم مدار، تعويم مستقل، تعويم حر وهو نظري فقط لانه صعب التطبيق. بالإضافة إلى وسط تجتمع فيه جميع الأنظمة الوسيطة التي تحتوي تطبيقات مختلفة وكثيرة ويجمعها الصندوق في ثلاث فئات أساسية: الربط داخل نطاقات أفقية، أنظمة الربط المتحركة (الزاحفة) والنطاقات المتحركة. والربط الجامد الذي يتكون بدوره من: الاتحادات النقدية، مجلس العملة بالإضافة إلى ترتيبات اتفاقيات الربط.
- ظاهرة الخوف من التعويم: حيث ان الكثير من الدول تعلن أنها تعوم عملاتها، إلا أنه يظهر جليا في تطبيقاتها انها لا تقوم بذلك وهذا ما يبيّن حالة وباء اشارت لها دراسة كل من كالفو ورينهارت (Calvo&Reinhart) سنة 2000 تسمى الخوف من التعويم، وهي ظاهرة منتشرة بقوة خاصة لدى الدول النامية وذلك منذ انهيار نظام بروتن وودز سنة 1973 وتفقّو نظام التعويم عن نظام التثبيت على مستوى النظام النقدي الدولي. الا ان هناك من ينتقد هذا الراي مثل الاقتصادي ويليامسون.
- الدينار الجزائري من التثبيت إلى التعويم المدار: منذ انشاء العملة الوطنية سنة 1964 والجزائر تطبق نظام الصرف الثابت الى غاية 1987، وبعدها طبقت نظام الصرف الديناميكي، وباشرت عدة اصلاحات اهمها انشاء سوق ما بين البنوك سنة 1996. ويتم تسيير سعر صرف الدينار حسب نظام التعويم المدار وفق تصريحات بنك الجزائر إلى غاية يومنا هذا.

- الدينار الجزائري وظاهرة الخوف من التعويم: في هذه النقطة قام الباحث بمناقشة مدى مطابقة ظاهرة الخوف من التعويم على الدينار الجزائري من ثلاث زوايا (زاوية ميزان المدفوعات، زاوية تسيير الاحتياطات، زاوية مقاومة الصدمات).

ثم قدم استنتاج مفاده أن هذا البحث أثبت أن الدينار الجزائري يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم وان السلطات النقدية تصرح بإتباعها لنظام الصرف العائم المدار لكنه في الحقيقة هو أقرب لنظام الربط منه من نظام التعويم.

ثم اقترح توصيات اهمها:

- ربط الدينار الجزائري بسلة تتكون أساسا من الدولار واليورو وذلك بترجيحات تختلف وتتنوع من وقت لآخر (مرنة) حسب اختلاف وتنوع التجارة الخارجية للجزائر؛
- على بنك الجزائر تنويع احتياطياته بين الدولار، اليورو وبدرجة أقل الين الياباني حسب توزيع التجارة الخارجية للجزائر بين منطقة الدولار، منطقة اليورو ومنطقة الين. فتنويع الاحتياطي مع توجه تفضيلي لليورو سيقبل من مخاطر الصرف المتأتية من تقلبات أسعار العملات؛
- محاربة الآثار المختلفة للتدفقات الكبيرة للنقد الأجنبي يحتاج إلى سياسة مبنية أساسا على إصلاحات هيكلية وتبني سياسات اقتصادية ومالية شجاعة تشارك فيها مجموع المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين.

1.4. محمد راتول (2004)، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات-، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004. (راتول، 2004)

كانت إشكالية الدراسة هي: هل أن أسلوب المرونات المتبع في سياسات التعديل الهيكلي والقاضي بتخفيض العملة المحلية لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، صالح للتطبيق على اقتصاد نام كالجزائر؟ وهل كان من الضروري تطبيقه؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية تناول الكاتب إصلاحات صرف الدينار ونظرية أسلوب المرونات كمحور أول، معرجا فيه على اهم الأهداف والإجراءات العامة المطلوبة في الإصلاح، ثم الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف، وقدم عرضا لنظرية أسلوب المرونات والتوازن الخارجي، اما المحور الثاني فتطرق فيه الى محددات العرض والطلب على الصرف الأجنبي ونظمه، وكذا تطور الدينار الجزائري ونشوء سوق الصرف

الموازي، وفي المحور الثالث تناول فيه الدينار الجزائري بين أسلوب المرونات -وهو مفروض على الجزائر لالتزامها بسياسة التعديل الهيكلي- وإشكالية إعادة التقويم حيث نادى بإعادة تقويم الدينار الجزائري الى أصله بخلق دينار جزائري جديد يعادل قيمته المنشأة عادة الاستقلال وهي 180 ملغ ذهب، أي يصبح: 1 د ج ج = 100 دج، كما اشار الى الأثر الوهمي لأسلوب المرونات حيث انه لا يصلح تطبيقه على اقتصاديات احادية التصدير مثل الجزائر، كما ان إعادة تقويم الدينار لم يكن له اثر على رفع الصادرات والتقليص من الواردات نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجي، لكنه اثر على اقتراب قيمة الدينار الرسمية مع قيمته الموازية.

وفي الاخير اوصت الدراسة ببعض النقاط اهمها:

- تشجيع الصادرات من غير المحروقات وتكثيف الاستثمارات في المنتجات القابلة لذلك، وتوجيه استثمارات قطاع المحروقات نحو الاستثمارات في الغاز مع مواصلة العمل على رفع أسعاره باعتباره طاقة نظيفة؛
- الاستمرار في دعم الشراكة مع الأجانب وتوفير جميع الشروط المشجعة على ذلك، لضمان تدفق أعلى لرؤوس الأموال نحو الداخل؛
- الاستمرار في تشجيع الاستثمارات والشراكة الإنتاجية وإعادة توجيه الاستثمارات في مجالات التجارة والتوزيع الى الأنشطة الإنتاجية المنشأة لمناصب العمل والمساهمة في تقليص حجم الواردات، مع الاستفادة من الميزة النسبية في مجال السياحة؛
- العمل على جلب رؤوس الأموال الجزائرية من الخارج وإعطائها نفس حظوظ الاستثمار مع الأموال الأجنبية في الجزائر؛
- استمرار العمل على توجيه سعر الصرف الى سعر موحد بين السوق الرسمي والسوق الموازي، وهذا لضمان ضم الكتلة النقدية من العملة الصعبة التي يتم التعامل بها في السوق الموازي ولتشجيع العمال المهاجرين بتحويل أموالهم الى داخل البلد عن طريق السوق الرسمية، لتصبح الكتلة النقدية تلك أداة ارتكاز تساهم في رفع الادخار الوطني، ومن ثم القدرة على الاستثمار، وتقوية الاحتياط من العملة الصعبة.

2. المحور الثاني-الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

سنتطرق في هذا المحور الى تعريف سعر الصرف واهم صيغه او اشكاله واهميته واهم وظائفه، دون الخوض في سوق الصرف وسياساته واهم نظرياته التي حاولت تفسيره، وكذا نظمه المختلفة.

1.2. تعريف سعر الصرف: من اجل مبادلة شيء بشيء آخر يقتضي وجود نسبة مبادلة بين الشئيين، فمبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة بين العملتين فأحدهما تعتبر سلعة والأخرى تعتبر ثمنًا لها، وهذه النسبة هي ما يعبر عنها بسعر الصرف والذي يعتبر أداة قياس وربط، ويستعمل في مجال التجارة الخارجية لتسوية مدفوعات الصادرات والواردات (التبادل الدولي)، وتدفقات رؤوس الأموال (التمويل الدولي).

فسعر الصرف >> عبارة عن الوحدات النقدية التي يجب دفعها من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية وهذا ما يعرف بالتسعير غير المباشر << (لطرش، 2004 ، فمثلا:

(1 دولار أمريكي = 80.1401 دينار جزائري)

كما يعرف أيضا على أنه >> عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية وهذا ما يعرف بالتسعير المباشر << (لطرش، 2004 ، فمثلا:

(1 دينار جزائري = 80.1401/1) دولار أمريكي = 0.0127 دولار أمريكي).

2.2. صيغ سعر الصرف (أشكاله): ينقسم سعر الصرف الى عدة صيغ نذكر منها ما يلي:

1.2.2.1. سعر الصرف الاسمي: يقصد به ذلك الثمن الجاري لعملة ما مقيمة بعملة أخرى في تاريخ

معين دون الأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم (القوة الشرائية لعملة البلد)، ويميل هذا السعر إلى التقلب تبعا لظروف العرض والطلب على العملة، ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات العمومية على مستوى مستقل لسعر الصرف الاسمي وذلك إما عن طريق التدخل أي بيع وشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف، أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي

إلا من خلال مؤسسة رسمية، مثل البنك المركزي وبسعر محدد قانونا. (SALVADOR, 1982)

وهناك سعر صرف رسمي يتحدد في السوق الرسمي وسعر صرف موازي يتحدد في السوق الموازي، ويتغير سعر الصرف يوميا تحسنا وتدهورا فالتحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف)، والتدهور يعني انخفاض سعر العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف) حيث أن قيمة العملة هي مقلوب لسعر الصرف.

2.2.2.2. سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة

لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية (قدي، 2006) ، أي أنه ذلك المؤشر المرجح الذي يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو

يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. (سعدي، 2011)

وفيما يلي معادلة تبين العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي كالتالي:

الرمز	التفسير	المعادلة
R	سعر الصرف الحقيقي	$R = (N/P) / (1\$/P..)$ $= N \cdot (P.. / P)$
N	سعر الصرف الاسمي	
P	مؤشر الأسعار بالجزائر	
P..	مؤشر الأسعار بالولايات المتحدة الأمريكية	
N/P	تمثل القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر	
1\$/P..	تمثل القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية	

وعليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية والقوة الشرائية في الجزائر فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر .

3.2.2 سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى. (قدي، 2006)

4.2.2 سعر الصرف الفعلي الحقيقي: باعتبار أن سعر الصرف الفعلي هو اسمي وذلك لأنه يقيس متوسط أسعار صرف ثنائية ولكي يكون هذا المؤشر ذو دلالة لابد من الاعتماد على سعر الصرف الفعلي الحقيقي والذي هو عبارة عن متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد وشركائه التجاريين وباعتباره متوسط أسعار فقد يكون متوازنا (لا يظهر سوء تعامل شامل مع العملات الأخرى)، وعندما تكون عملة ما مقيمة بأكثر من قيمتها بالنسبة لعملة واحدة فهذا لا يؤثر ما دامت مقومة بأقل من قيمتها بالنسبة لبلدان أخرى، وإذا اعتبرنا أنها في حالة تكافؤ القوة الشرائية المطلق أو النسبي يجب أن لا يكون هناك أي تغير في أسعار الصرف الحقيقية الفعلية على مر الزمن إذا كانت العملات متوازنة، ولكن إذا كان هناك تغير في الأذواق والرسوم الجمركية والسياسات التجارية فانه يلعب دورا كبيرا في تذبذب سعر الصرف الحقيقي الفعال، وقد يعود التذبذب أيضا إلى نوعية السلع كالسلع القابلة للتداول مثل السلع الإنتاجية المتاجر بها والسلع غير قابلة للتداول مثل المباني، وخاصة باعتبار هذه

الأخيرة تواجه حد أدنى من المنافسة الدولية في أسعارها، ومنه فبقدر ثقل أسعار السلع الاستهلاكية في البلد سيرتفع بالنسبة لسلة الاستهلاك العالمية، ومن ثمة سيميل سعر الصرف الحقيقي الفعال بها للارتفاع وعادة ما يشار لهذه الآلية «تأثير بالاسا صامويلسون» ويضاف إلى ذلك أن الكثير من تغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعال عبر البلدان يفسره تذبذب أسعار السلع غير القابلة للتداول بالنسبة لتلك القابلة للتداول ويحدث هذا بصفة خاصة في الدول النامية. (حميدات، 2011)

3.2 أهمية سعر الصرف: نذكر بعضها في النقاط التالية: (الكراسنة، 2007)

- بما أن العمليات الخارجية سواء التجارية أو المالية بين المقيمين وغير المقيمين تتطلب تسوية بعملة واحدة فتظهر أهمية سعر الصرف لتحويل مختلف العملات فيما بينها، وهو بالتالي يساهم في عملية التبادل والمضاربة وتسهيل عملية الدفع؛
- يعتبر أداة أساسية للسياسة النقدية وكذا السياسة التجارية، فبالنسبة للأولى فإنها تديره للحفاظ على العملة في المرتبة الأولى، أما الثانية فإنه يهتمها كونه ينشط التجارة الخارجية؛
- أداة تربط بين أسعار السلع المحلية والأجنبية في السوق المحلي والأجنبي؛
- كونه يمثل تكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية؛
- أداة محفزة للمستثمرين الأجانب كونه يوفر لهم الأمان في حالة استقرار العملة المحلية، ومنه زيادة تدفقات رؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمار أو التوظيف.

4.2 وظائف سعر الصرف: والتي تتلخص فيما يلي: (الحسني، 1999)

- **وظيفة قياسية:** وذلك باعتماد المنتجين المحليين على سعر الصرف لقياس أسعار السلع المحلية ومقارنتها مع نظيرتها في السوق العالمية، وبالتالي سعر الصرف يمثل لهم حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
- **وظيفة تطويرية:** أي يتم استخدامه في تطوير وزيادة صادرات منطقة معينة أو مناطق أخرى فسعر الصرف يساعد على تشجيع الصادرات، ومن جانب آخر قد يؤدي إلى تعطيل بعض الصناعات بإحلال الواردات محلها بسبب انخفاض أسعار هذه الأخيرة مقابل الأسعار المحلية، وبالتالي فسعر الصرف يساعد في التأثير على التجارة الخارجية فيما بين الأقطار.
- **وظيفة توزيعية:** بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية فإنه يقوم بمهمة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك لأنه يساعد على إعادة توزيع الثروات بين أقطار العالم، فعلى سبيل المثال لو كان لدينا

دولتين A و B بحيث ارتفاع عملة الدولة A مقارنة بعملة الدولة B وهذه الأخيرة تقوم باستيراد الحبوب من الدولة A فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع احتياطي صرف عملة الدولة A، ومنه فإن سعر الصرف يؤثر على رصيد احتياطي الصرف لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى عن طريق التغيرات الحاصلة في سعر الصرف.

3. المحور الثالث- الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في جل الاقتصاديات، ولقد اهتمت بها الاقتصاديون منذ القديم وظهرت عدة نظريات تحاول تفسير قيامها بين الدول، ولا شك ان قيام المنظمة العالمية للتجارة يبين بوضوح مدي اهمية التجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية المعاصرة، وسنخرج في هذه النقطة على تعريفها وأهم مراحل تطورها في الجزائر.

1.3. تعريف التجارة الخارجية:

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها ما يلي:

- التجارة الخارجية تشمل كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة. (حاتم، 1993)
- تعبر التجارة الخارجية في مفهومها الضيق على الحركات الدولية للسلع والخدمات(الصادرات والواردات)، لتشمل في مفهومها الواسع كل من حركة السلع والخدمات وكذا الهجرة الدولية للأفراد ورؤوس الأموال للأفراد ورؤوس الأموال أو ما يطلق عليها بمصطلح التجارة الدولية. (حاتم، 1993)
- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، الأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. (العصار، 2000)

- عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. (حمدي، 1996)

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في كانت سلعا او خدمات أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة.

2.3. تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية:

منذ الاستقلال مرت التجارة الخارجية الجزائرية بثلاثة مراحل مهمة وهي: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية(1962-1970)، مرحلة الاحتكار(1971-1988)، مرحلة تحرير التجارة الخارجية(1989- إلى اليوم)، مع وجود مراحل تمهيدية او تكميلية خلال كل فترة من الفترات. وتشمل أهم الصادرات الجزائرية على العموم: محروقات، مواد غذائية، مواد خام، مواد نصف مصنعة، تجهيزات زراعية، تجهيزات صناعية، مواد استهلاكية غير غذائية. فمثلا سنة 2019 كانت حصيلة الصادرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول(01): حصيلة الصادرات الجزائرية خلال 2019 مليون دولار امريكي

						صادرات	الطاقة	اجمالي الصادرات
مواد استهلاكية غير غذائية	تجهيزات صناعية	تجهيزات زراعية	مواد نصف مصنعة	مواد خام	مواد غذائية	خارج المحروقات		
36	83	-	1445	96	408	2068	32926	34994
1,74%	4,01%	/	69,87%	4,64%	19,72%	5,51%	94,09%	100%

المصدر: - بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 49، مارس 2020، ص 28. (الجزائر، 2012)

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان الصادرات الجزائرية تتركز تركزا كبيرا في المحروقات بنسبة (94,09%)، بينما تمثل الصادرات خارج المحروقات (5,51%) فقط، وهي تتشكل من ما يلي: (ANDI ، 2017)

مواد غذائية: سكر، تمر، مياه معدنية وغازية...الخ؛ مواد خام: فوسفات، بقايا الورق...الخ؛

مواد نصف مصنعة: اسمدة، غاز الامونيا، مذيبيات النفط (زيوت من تقطير قطران الفحم)...الخ؛

تجهيزات صناعية: سفن الرحلات البحرية والسفن السياحية وغيرها من السفن المماثلة لنقل الأشخاص أو البضائع، آلات غسيل...الخ؛

مواد استهلاكية غير غذائية: حافظات اطفال، مواد تغليف أو النقل من مادة بلاستيكية، تشكيلة من الثلجات والمجمدات والحافظات، ادوية...الخ.

أما أهم الواردات الجزائرية فتشمل ايضا: المحروقات، مواد غذائية، مواد خام، مواد نصف مصنعة، تجهيزات زراعية، تجهيزات صناعية، مواد استهلاكية غير غذائية. فمثلا سنة 2019 كانت حصيلة الواردات مبينة في الجدول التالي:

الجدول(02): حصيلة الواردات الجزائرية خلال 2019 مليون دولار امريكي

اجمالي الواردات	الطاقة	مواد غذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية غير غذائية	واردات أخرى
44632	1369	7694	1921	9840	437	10845	7934	4592
100%	3,07%	17,24%	4,30%	22,05%	0,98%	24,30%	17,78%	10,29%

أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على التجارة الخارجية للفترة 2000 إلى 2020

المصدر: - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، مارس 2020، ص 28. الجزائر (2012)،

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الواردات الجزائرية متنوعة وغير مركزة وتتشكل من ما يلي:

(ANDI)، (2017)

مواد غذائية: قمح، جليب مجفف، سكر، ذرة... الخ؛

مواد خام: تبغ وسجائر، خشب منشور او متكسرة... الخ؛

مواد نصف مصنعة: انابيب ومواسير والمقاطع من الحديد والصلب، بنزين عالي الجودة، مازوت... الخ؛

تجهيزات صناعية: سيارات سياحية، تجهيزات الهواتف... الخ؛

مواد استهلاكية غير غذائية: ادوية، منتجات صيدلانية غير الادوية... الخ.

4. المحور الرابع- تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي والأورو الأوربي وحجم

التجارة الخارجية للفترة 2000 إلى 2020.

من أجل تتبع مسار تطور الدينار الجزائري امام كل من الدولار الامريكى والاورو الاوربي وحجم التجارة

الخارجية المتمثلة في الصادرات الاجمالية والواردات نورد الجدول التالي:

الجدول (03): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والأورو الأوربي بقيم متوسطة وحجم التجارة

الخارجية خلال الفترة 2000-2020 المبالغ: مليون دولار أمريكي

السنة	سعر الصرف الرسمي دينار/دولار	سعر الصرف الرسمي دينار/اورو	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات
2000	75.26	69.34	22031	9173
2001	77.26	69.20	19132	9940
2002	79.68	75.36	18825	12009
2003	77.37	87.60	24612	13534
2004	72.07	89.64	32083	18308
2005	73.37	91.32	46001	20357
2006	72.65	91.24	54613	21456
2007	69.37	95.00	60163	27631
2008	64.59	94.86	79298	39479
2009	72.65	101.30	45194	39297
2010	74.40	99.19	57053	40212
2011	72.85	102.22	73 489	47300
2012	77.55	102.16	71 866	50376
2013	79.37	105.44	64 974	54903
2014	80.56	106.91	62 886	58330
2015	100.46	111.44	34 570	51646
2016	109.47	121.18	28 883	46727
2017	110,96	125,32	34763	46059

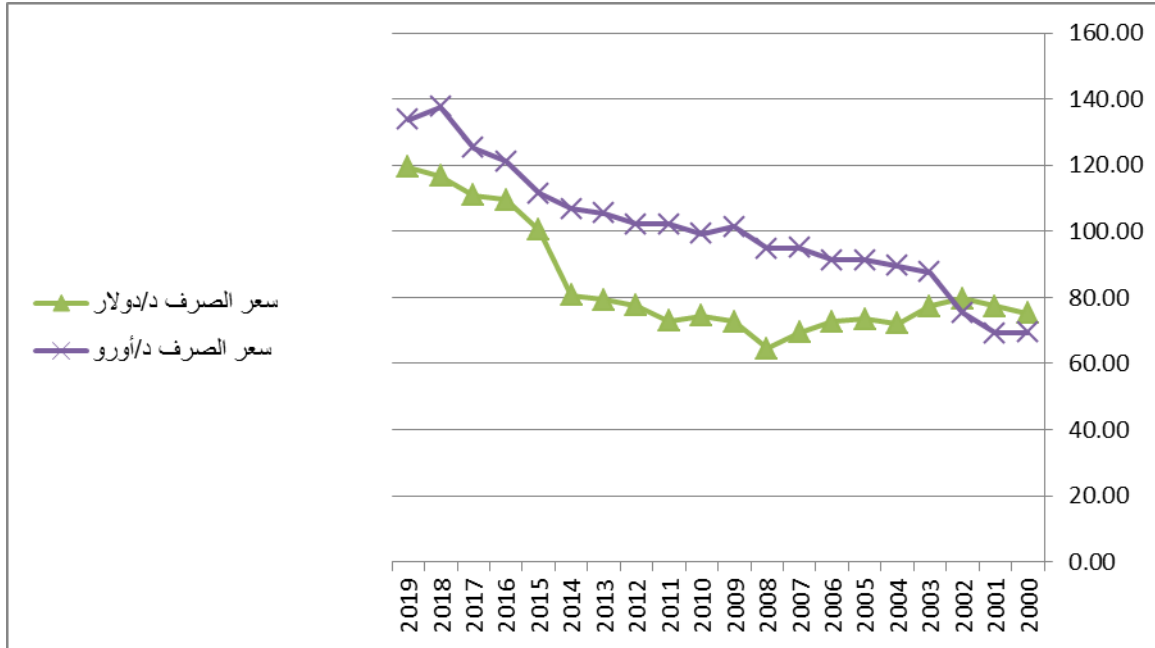
48573	41113	137,6864	116,6169	2018
44632	34994	133,7058	119,3606	2019

المصدر: جمعت البيانات من عدة مصادر كالتالي:

- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI. <http://www.andi.dz>)، (2017)،
- CNIS, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période : 1963-2010, P :17. (2010، الجمارك، الجزائرية)

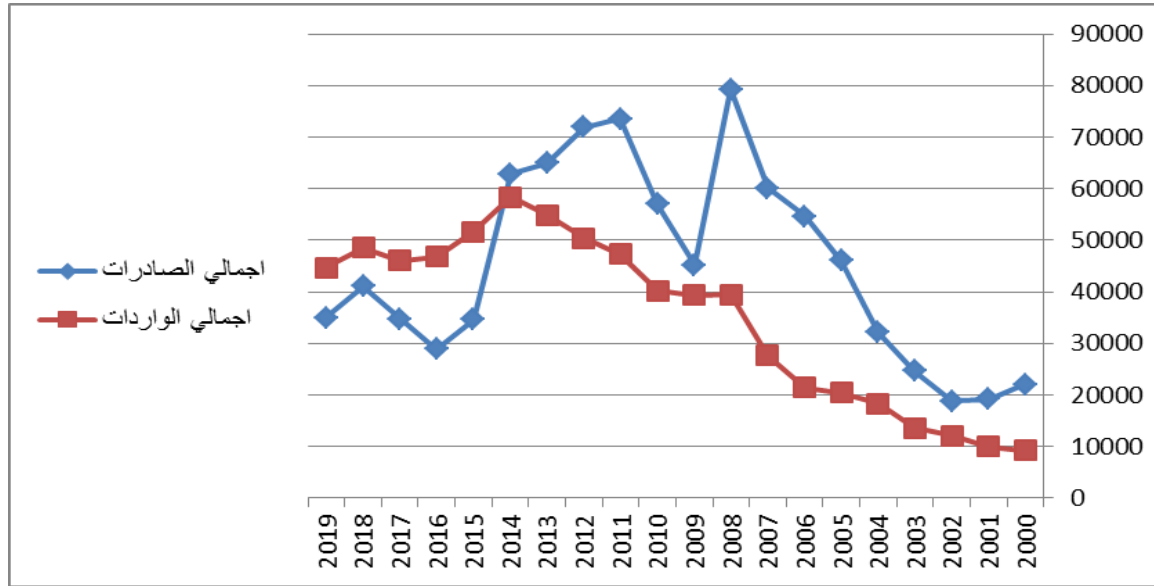
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 20-28، الجزائر، (2012)
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 16، ديسمبر 2011، ص 20-28، الجزائر، (2012)
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 20، ديسمبر 2012، ص 20-28، الجزائر، (2012)
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 38، ديسمبر 2017، ص 20-28، الجزائر، (2012)
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 40، ديسمبر 2017، ص 20-28، الجزائر، (2012)
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 49، مارس 2020، ص 27-28، الجزائر، (2012)

ويمكن تمثيل العمود الثاني والثالث من الجدول أعلاه في الشكل التالي:



المصدر: مخرجات برنامج (Ms Exel) بناء على معطيات الجدول (3)

كما يمكن تمثيل العمود الرابع والخامس من نفس الجدول في الشكل التالي:



المصدر: مخرجات برنامج (Ms Exel) بناء على معطيات الجدول (3)

من خلال الشكلين اعلاه نلاحظ عدة نقاط اهمها:

- تدهور قيمة الدينار الجزائري خلال كامل فترة الدراسة مقابل كل من عملة الاورو الاوربي وعملة الدولار الامريكي، وهذا راجع لسياسة السلطة النقدية الهادفة الى الرفع من الصادرات خارج المحرقات، والسعي نحو تخفيض فاتورة الواردات، وتقريب قيمة الدينار الرسمية من قيمته الموازية في السوق السوداء غير الرسمية؛
- منذ سنة 2003 وإلى غاية سنة 2017 عرف الاورو الاوربي ارتفاعا على حساب الدولار الامريكي، وهذا من شأنه ارهاق الاقتصاد الجزائري بحكم ان الجزائر تقبض ثمن جل صادراتها (المحروقات) بالدولار الامريكي (96%)، بينما تدفع جل وارداتها بالايورو الاوربي، وهذا من شأنه ان يكبد الجزائر خسائر كبيرة.
- انخفاض فاتورة الواردات بداية من سنة 2014 الى غاية 2017، وهذا ما يفسر نجاح سياسة الحكومة في كبح الواردات مثل اجراء عقود لانتاج المركبات وطينا مع شركات عالمية (مرسيدس، رونو، هيونداي...الخ)، وزيادة نسبة الضرائب على استيراد بعض السلع خاصة الاجهزة الالكترونية؛
- تسجيل عجز في الميزان التجاري منذ سنة 2015 إلى 2017 وهذا راجع الى التدهور الكبير لاسعار المحروقات، حيث سقطت سقوطا حرا، ففي 2014 كانت يبلغ 100,2 لتصبح في 2015 تبلغ 53,1 دولار امريكي، اي الانخفاض بالنصف تقريبا؛

- تنوع الواردات الجزائرية حسب مجموعة المستخدمين عكس الصادرات الجزائرية التي تشهد تركزا كبيرا واحادية التصدير لسلعة واحدة وهي المحروقات، وهامشية الصادرات خارج المحروقات؛
- التأثير الكبير للالتزامات العالمية على الصادرات الجزائرية، مثل ازمة احداث 11 سبتمبر 2001، الحرب الامريكية على العراق (2003)، الازمة المالية العالمية 2008، ثم ازمة اكرانيا 2014، فكل ازمة من هاته الازمات كان لها اثر سلبي على الصادرات الجزائرية وهذا ما يؤكد الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي خاصة باسعار صادرات المحروقات.

خاتمة:

هدفت هذه الدراسة الى تتبع اثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري امام كل من الدولار الامريكي والايورو الاوربي على التجارة الخارجية خلال الفترة 2000 إلى 2020، حيث انه باستعمال المنهج الوصفي التحليلي وجمع بيانات سنوية خلال الفترة، تم الحصول على عدة نتائج مرتبطة بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الاورو الاوربي والدولار الامريكي، واخرى مرتبطة بتأثير ذلك على كل من الصادرات والواردات الجزائرية. وهذه النتائج بصفة عامة تبين بوضوح ضعف الجهاز الانتاجي الوطني واعتماده على احادية التصدير وعدم اتسامه بالمنافسة والتنوع، كما توضح تدهور قيمة الدينار الجزائري وعدم نجاعته كاداة لزيادة تنافسية السلع الوطنية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وكذا اتساع هامش قيمته الرسمية مقارنة بقيمته الموازية في السوق السوداء ما ينم على ضعف اداء الجهاز المصرفي الذي يعتبر عاملا اساسيا لتطوير التجارة الخارجية. وعلى ضوء ما سبق يمكن عرض بعض التوصيات كالتالي:

- ضرورة اصلاح الجهاز المصرفي خاصة من ناحية فتح مكاتب الصرف لتقليص دور الاسواق الموازية للعملة وامتصاص الكتلة النقدية الضخمة التي تدار بها؛
- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنحها الدعم الازم للولوج الى الاسواق الاجنبية؛
- البحث عن آليات لدفع الصادرات الجزائرية للتنوع وعدم التركيز، وذلك بتشجيع المصدرين والمنتجين واقامة معارض دولية للسلع الوطنية؛
- الاهتمام باسواق الدول النامية الافريقية منها خاصة، نظرا لاتساعها وقربها وهي لا تتطلب مواصفات فنية كبيرة؛

- اعتماد اسعار صرف متعددة من اجل الخروج من تاثير عمليتي الاورو الاوربي والدولار الامريكي على حصيلة الصادرات و فاتورة الواردات؛
- الاعتماد على اساليب الانذار المبكر للتنبؤ بالازمات نظرا لتاثيرها بشكل كبير على الصادرات الجزائرية.

2. قائمة المراجع:

1. ابراهيم الكراسنة. (2007). سياسة سعر الصرف، دورة الترجمة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية. عمان، الاردن.
2. الطاهر لطرش. (2004). تقنيات البنوك (الإصدار 3) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2017). ANDI. الصادرات خارج المحروقات. تم الاسترداد من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : <http://www.andi.dz/PDF/import-export/2017/exportations%20hors%20hydrocarbures%202017%20ar.pdf>
4. بنك الجزائر). ديسمبر. (2012). والنشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 20. تم الاسترداد من- <https://www.bank-of-algeria.dz>: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm
5. رشاد وآخرون العصار. (2000). التجارة الخارجية (الإصدار 3) عمان، مصر: الدار المصرية اللبنانية.
6. سامي عفيفي حاتم. (1993). التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم (الإصدار 3) مصر، مصر: الدار المصرية اللبنانية.
7. سمير آيت يحيى. (2011). التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع. مجلة الباحث، 11، 61-71.
8. سيف الدين بوزاهر، و حبيبة عامر. (2017). سعر الصرف الحقيقي والمرض الهولندي-دراسة قياسية لحالة الجزائر. (2004-2014) مجلة اقتصاديات المال والاعمال (3)(JFBE)، 63-78.
9. عبد العظيم حمدي. (1996). اقتصاديات التجارة الدولية. مصر، مصر: مكتبة زهراء الشرق.
10. عبد المجيد قدي. (2006). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (الإصدار 1) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
11. عرفان تقي الدين الحسني. (1999). التمويل الدولي. عمان، الاردن: دار مجدلاوي.
12. علي لزعر، و سمير آيت يحيى. (2012). معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري. مجلة الباحث (11)، 49-58.
13. عمر حميدات. (2011). اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر-ماجستير غ، م. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
14. محمد راتول. (2004). تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -الواقع والتحديات -الشلف.
15. نعمان سعدي. (2011). البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي (الإصدار 1) الدار البيضاء، الجزائر: دار بلقيس.
16. SALVADOR, D. (1982). *Economique internationale*. Paris, France: Serie Shoum.
17. الجمارك، الجزائرية. (2010). *Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période : 1963-2010*. pdf, CNIS, الجزائر.